المحور السابع: التوجهات الحديثة للمقاولاتية

عرف العالم على المستوى الاقتصادي تغيرات عديدة، وهذا بفعل ظهور متغيرات حديثة ذات أثر كبيرة على مختلف مسارات النشاطات الاقتصادية. وهذا التطور يوجب على المقاولات ركوب هذه الموجة ومواكبته، وذلك حتى تضمن استمرارها في بيئة اقتصادية معقدة.

أولا: المقاولاتية الالكترونية: تعد من بين أهم التوجهات الحديثة للمقاولاتية، فمن خلال هذه الشبكة الالكترونية يمكن للمقاول فتح آفاق كبيرة لمشروعه وتحسين أداء مؤسسته، فعبر هذه الوسيلة يمكن للمقاول تسهيل تصريف المنتجات نحو الأسواق الداخلية والخارجية وكذا إدارة مختلف الأعمال عبر الشبكة الرقمية.

1- **مفهوم المقاولاتية الالكترونية:** يرتبط مفهوم المقاولاتية الالكترونية بالأعمال التي يقوم بها المقاول عبر الشبكة الالكترونية في إدارة مؤسسته. وقد تم تعريفها على أنها قدرة الإدارات والقطاعات المختلفة على توفير وتقديم الخدمات والمعاملات والإجراءات بوسائل الكترونية للأفراد أو مؤسسات الأعمال أو للجهات والإدارات الحكومية ذاتها في إطار من الشفافية والوضوح. وبعبارة أخرى تقديم الخدمات وإدارتها عبر شبكات المعلومات الدولية (الانترنيت).

وكما تصف الأعمال الالكترونية الأسلوب الذي تستخدمه المؤسسة في مواكبة ومزاولة أعمالها باستخدام الاتصالات الالكترونية المعتمدة على الانترنيت مع المستفيدين أصحاب المصالح الأساسيين من اجل تحقيق الأغراض والأهداف بكفاءة وفاعلية.

2- **خصائص الأعمال الالكترونية:** هناك العديد من الخصائص التي تكتسبها الأعمال الالكترونية والتي تميزها عن الأعمال التقليدية. نجد منها:

- ✓ الاعتماد على ركائز الكترونية في تنفيذ المعاملات، حيث أن كافة المعاملات تتم بين طرفي المعاملة الكترونيا، أي دون أي أوراق متداولة.
- ✓ تتم الاتفاقيات التجارية عن بعد، وبالتالي انعدام التلاقي المباشرة بين الطرفين لأنه يتم على مستوى شبكة الاتصالات.

- ✓ التفاعل المتوازي في آن واحد بين أطراف المعاملات، حيث يمكن أن يجتمع عدد كبير من المشتركين في آن واحد أي موقع واحد.
- ✓ إمكانية التأثير المباشر على أنظمة الحاسبات بالشركة من خلال ما يسمى التبادل الالكتروني للبيانات والوثائق، مما يحقق انسياب البيانات والمعلومات بين الجهات المشتركة في أي عملية.
- ✓ إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية التجارية، بما فيها تسليم السلع غير المادية على الشبكة عكس وسائل الاتصال الأخرى التي تعجز عن القيام بالتسليم.

3- **أنواع الأعمال الالكترونية:** هناك العديد من النشاطات التي تتم داخل المؤسسة والتي يمكن من أن نظفي عليها الطابع الالكتروني. ولكن يبقى تجسيد العمل الالكتروني حسب كل مؤسسة، ما يفرز لنا تصنيفات عديدة. من بينها نجد:

- **المؤسسات المدعومة بالأعمال الالكترونية:** وهي وحدات أعمال الكترونية ضمن مؤسسات تقليدية، أي أنها لا تقوم بتحديث النسخ الالكترونية وتعتمد فقط على التقليدية.

- **المؤسسات الممكنة بالأعمال الالكترونية:** تعتمد هذه المؤسسات على تحسين أداء الأفراد بالاعتماد على شبكات اتصال داخلية، حيث تتيح لهم التواصل والحصول على كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة. أو قد تستخدم للتواصل مع الزبائن وتزويدهم بالمعلومات عن منتجاتها دون بيعها الكترونيا.

- **مؤسسات الأعمال الالكترونية الشاملة:** وهنا نجد إن الشبكة موزعة على كل مفاصل المؤسسة، ما يمكنها من اكتساب دور رئيسي في جميع الأنشطة التي تقوم المؤسسة بها. بالإضافة إلى تمكنها من تحسين أداءها على المستوى الداخلي والخارجي.

4- **دوافع الأعمال الالكترونية:** هناك العديد من الدوافع التي تلزم المقاولات لتبني العمل الالكتروني، كوسيلة لتحسين أداء المؤسسة. ولعل من أهم هذه الدوافع نجد:

- **تسيير المعاملات التجارية:** إن التجارة الالكترونية تسمح بتأدية جزء كبير من العمليات المختلفة والتي تدخل ضمن المعاملات التجارية العادية المادية وغير المادية بين البائع والمشتري، مما يقلص الآثار السلبية للزمن والمسافة على المقاول.

- **تحقيق الفعالية:** وهي الارتقاء بالإنتاج والتوزيع إلى أعلى المستويات، حيث أن اعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال في إطار الدعم والتطوير يسمح للمؤسسات بمواجهة التحديات المنتظرة في بيئة أعمال عالمية معقدة.كما يمكن للمؤسسة من أن تنشأ بنك معلومات خاص، وهذا من خلال شبكة المعلومات التي تتوفر عليها واستخدامها في الاستشراف والتقييم.

- **تطوير أسواق جديدة:** هو جعل مؤسسات كثيرة تتوجه نحو استخدام العلاقات التجارية الالكترونية وإدخالها في استراتجياتها للقيام باكتساح السوق وإنشاء أسواق جديدة وتطويرها.

وعليه فقد أصبح المقاول مجبرا على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الحالية والتي تحتل الوسائل الالكترونية مكانة هامة فيها، وذلك بالتوجه نحو استخدام مختلف الشبكات الالكترونية في مؤسسته، حتى يتمكن من تحقيق مستوى عالي من الأداء الذي يمكنه من الاستمرار والمقاومة.

ثانيا: المقاولاتية الدولية: تعد من بين التوجهات الحديثة للمقاولاتية، حيث من خلالها تتجاوز المقاولة الحدود في عرض أعمالها واندماجها مع مختلف الثقافات والبيئات الخارجية التي تختلف عن موطن نشأة مؤسسة المقاول.

1- **مفهوم المقاولاتية الدولية:** تعتبر حقلا حديثا من حقول المقاولاتية تم التطرق إليه من قبل العديد من الكتاب على رأسهم Schumpeter وCantillon عبر قناة بحث المقاول عن قنوات توزيع جديدة وبالتالي البحث عن أسواق جديدة خارج الحدود الوطنية. ولعل أهم تعريف جاء معبرا أكثر على المقاولاتية الدولية هو ذلك الذي يعرفها على أنها الانتقال من تحقيق وتجسيد أنشطة اقتصادية جديدة ومبتكرة تهدف إلى خلق القيمة ونمو المؤسسة عبر الحدود الوطنية، إلى توليفة من السلوكيات يظهرها أفراد مبتكرون، إستباقيون، مبادرون وقادرون على تحمل المخاطر عبر حدودهم الجغرافية قصد إنشاء قيمة. وأخيرا تم اعتبارها القدرة على اكتشاف وصناعة واستغلال الفرص الموجودة في الأسواق الدولية من أجل إنشاء منتجات وخدمات.

2- **دوافع توجه المقاولاتية نحو التدويل:** هناك العديد من العوامل التي تدفع المقاولات لكي تنشط خارج حدودها الوطنية. ولعل من بين أهم هذه العوامل نجد:

- **عامل الخبرة:** إن توجه المقاولة نحو التدويل يجعلها تحتك بالعديد من المقاولات التي تنشط في السوق الدولي، ما يمكنها من كسب مهارات وتقنيات جديدة تساعدها على تطوير نشاطها والرقي نحو العالمية. وبالتالي احتلال مكانة في السوق العالمي.

- **عوامل تجارية:** وقد تكون عوامل داخلية تتمثل في حالة السوق بين الركود وموسمية السوق مما يضطر بالمقاول للتوجه نحو الأسواق الدولية. أو تمديد فترة حياة المنتج دوليا عبر البحث عن الأسواق التي لم تشهد بعد منتوجه. أو بحكم التخصص الإنتاجي الذي قد ينتج عنه محدودية في السوق المحلي مما يضطرها إلى التوجه نحو السوق الدولي الذي يتماشى مع مجال تخصصها.

- **العوامل المالية:** وهذا لتخفيض تكاليف الإنتاج والذي يكون من خلال نحو تبني إستراتجية غلة الحجم التي تقوم على مبدأ زيادة الإنتاج ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة وبالتالي تحقيق أسعار تنافسية يمكن من خلالها اقتحام الأسواق الدولية.

- **العوامل البيئية:** وهي تشمل العلاقات والاتفاقيات الدولية الناتجة عن التطور الذي تعرفه بيئة الأعمال الدولية والتي تمخض عنها إزالة الحواجز والقيود التي تحول دون دخول الأسواق العالمية.

3- **تحديات المقاولاتية الدولية:** بالرغم من توسع الفكر المقاولاتي واحتلاله لمكانه مهمة لدى معظم دول العالم، إلا أن هناك الحديد من التحديات التي تقف في وجه تدويل المقاولاتية. ومن بينها نجد:

البيئة القانونية والتشريعية: وتتمثل في مختلف القوانين والتشريعات دولة منشأ المقاول، من حيث التسهيلات التي توفرها للمقاول قصد تصدير منتجاته نحو الخارج، ومن جهة أخرى القوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة المستوردة ومدى وقوفها في وجه المنتجات والخدمات التي يعرضها المقاول. ومن هنا نقف على مدى احترام الدول للاتفاقيات المبرمة فيما بينها ودور منظمة التجارة العالمية المتمثل في مرافقة العمليات التجارية التي تقوم بين الدول.

- **المنافسة الدولية:** إن الحجم الصغير الذي تتصف به معظم المقاولات يضعها في موقف صعب أمام المنافسة الدولية، التي تتطلب توفر عدة شروط لمقاومتها كقوة العلامة التجارية، توفر الدعاية والإشهار، التسويق الالكتروني وغيرها من العوامل التي تضع المقاول في موقف جيد للمنافسة. إلا أن قلة الموارد المالية التي يحوز عليها المقاول بفعل صغر حجم مؤسسته تحول بينه وبين المنافسة على الصعيد الدولي.

- **البيئة الثقافية:** وتتمثل في تباين اللغة والعادات والتقاليد والأذواق والتي تؤثر على درجة إقبال مستهلكي الدول المستقبلة لمنتجات المقاولين الأجانب، والتوجه نحو تفضيل منتجات وخدمات الدول المتقاربة معهم جغرافيا وثقافيا.

إن التوجه نحو المقاولاتية الدولية أصبح ضروريا على المقاول، وذلك من اجل تنمية قدرات مؤسسته والرقي بها نحو العالمية، وهذا حتى في ظل الصعاب والتحديات التي قد توجهه إلا انه مطالب بالتكيف والوقوف في هذه العراقيل. وهذا بحكم طبيعة العمل المقاولاتي الذي يتضمن المغامرة والمخاطرة.

ثالثا - المقاولاتية والعولمة: تعتبر العولمة من الأساليب الحديثة التي تعمل على تجميع العالم في قرية واحدة، وتهدف إلى تحقيق الحرية الاقتصادية والوصول إلى التكامل بين الدول. والمقاولة ليست بمنأى عن هذه الأحداث بل هي مطالبة بالتوجه والاندماج في هذا العالم الجديد قصد الاستفادة من ايجابياته.

1- **مفهوم العولمة:** يختلف مفهوم العولمة باختلاف مؤيديها ومناهضيها، حيث يرى مؤيدوها بأنها خطوة حيوية نحو عالم أكثر استقرارا ونحو حياة أفضل للشعوب، فيما يرى مناهضوها على أنها تكريس لاستغلال الدول المتقدمة للدول النامية. وعلى العموم تعرف بأنها مرحلة جديدة من مراحل الحداثة وتطورها، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، وحدوث تلاحم بين الداخل والخارج، وربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وسياسية وثقافية وإنسانية.

وتعرف أيضا على أنها: اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق.

ومن التعريفين السابقين نستنتج أن العولمة عبارة عن مجموعة من الأفكار ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وغيرها، تحاول تجميعها تحت مظلة واحدة تنشا تحتها علاقات جديدة.

2- **مظاهر وأبعاد العولمة:** تتجلى ظاهرة العولمة في مجموعة من السلوكيات الاقتصادية التي تصدر من المؤسسة، والتي تتجاوز الحدود الوطنية لتكتسي طابع العالمية، ومن بين مظاهر العولمة نجد:

- **عولمة التجارة:** لا يخلو الحديث عن الأسس التي بنيت عليها ظاهرة العولمة من الكلام عن العولمة التجارية، هذه الأخيرة تشتمل على عولمة كل المبادلات السلعية والخدماتية، لذلك اعتبرت التجارة الدولية من بين ابرز سمات موجة العولمة ذلك أن التجارة هي محرك حيوي للنمو الاقتصادية.

- **عولمة الاستثمار:** تعتبر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر قديمة وتتعلق أساسا بتنامي قدرات الإنتاج خارج الحدود الإقليمية للدولة، وهذا عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعمل على نقل قدرات التسيير وكذا تحويل التكنولوجيا والابتكار والدخول القوي للأسواق.

- **العولمة المالية:** وتتمثل في حرية تنقل رؤوس الأموال عبر الأسواق المالية الدولية، وهكذا أصبحت هذه الأخيرة أكثر ترابطا وتكاملا وحدوث قفزة هائلة في حجم التدفقات المالية فيما بينها. ويكفي للدلالة على المدى الذي وصلت إليه عولمة الأسواق المالية حاليا وهنا نشير إلى وجود مؤشرين، الأول هو تطور حجم المعاملات المالية عبر الحدود والثاني يتمثل في التطور الهائل في تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

الشكل رقم (1): أبعاد العولمة.

- **توجه المقاولة نحو العولمة:** أصبحت العولمة اليوم تشكل السمة الغالبة على جل النشاطات الاقتصادية، ما يدفع بالمؤسسات الاقتصادية إلى ضرورة تبني هذا النهج لدعم حظوظها وتنافسيتها ولضمان استمرارها وهذا بضمان حصتها في السوق العالمية.

ولا يمكن للمقاولة أن تبقى بمعزل عن هذه التطورات الحاصلة، بل وجب عليها الاندماج والتكيف مع مسايرة التوجهات الحديثة للاقتصاد العالمي وأن تكون لها نظرة ذات بعد عالمي. ومن العناصر التي ينبغي أن تركز عليها المقاولة لتحقيق ذلك ما يلي:

- ✓ التوجه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة والبحث والتطوير وهذا لتحسين نوعية المنتجات والخدمات وجودتها.
- ✓ السعي لتحقيق رغبات المستهلكين المتعددة والمتغيرة لكسب ثقتهم وضمان ولائهم على المدى القصير والطويل.
- ✓ الالتزام بالشرعية العالمية والتي تتمثل في مختلف المعايير والمقاييس الدولية التي تدعم شرعية الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ السعي نحو الانضمام إلى مختلف المنضمات العالمية الخاصة بمنح الامتيازات التي تسهل تجاوز مختلف الحدود والاستفادة منها.
- ✓ النجاح على المستوى المحلي الذي يعني قدرتها وتمكنها من المنافسة على المستوى الدولي.

إن توجه المقاولاتية نحو تبني الأفكار والوسائل الاقتصادية الحديثة، سيمكنها من قيامها بنقلة كمية ونوعية هامة على مستوى المشاريع المقاولاتية. إلا أن تحقيق هذا التوجه يتطلب دعم ومرافقة المقاول خاصة في ظل قوة المنافسة والاحتكار والخبرة التي تتوفر عليها الشركات الكبرى، وبالتالي لابد من إنشاء فضاء اقتصادي خاص بالمؤسسات المقاولاتية يكفل نموها استمرارها.